(ملحق رقم 3)
قائمة بالجهات التي تم التشاور معها أثناء اعداد التقرير.

- في اطار الاعداد للتقرير، اجتمع وزير الدولة للشؤون الخارجية بتاريخ 2 يناير 2008 بعدد من أعضاء السلطة التشريعية وجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات ذات الصلة بحقوق الإنسان وهم (مجلس النواب، والمجلس الأعلى للمرأة ، وجمعية المحاميين البحرينيين ، والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان ، والاتحاد النسائي البحريني ، والجمعية البحرينية للحريات العامة ودعم الديمقراطية ، وجمعية الحقوقيين البحرينية، والاتحاد العام لنقابات عمال البحرين ، وجمعية الصحفيين، وعدد من الشخصيات الحقوقية وهي الأستاذة سبيكة النجار، والأستاذ سلمان كمال الدين والدكتور عبدالله الدرازي)، وقد اعتذرت عن الاجتماع الجمعية البحرينية لمراقبة حقوق الإنسان.

- التقى وزير الدولة للشؤون الخارجية في 10 يناير 2008 ، مع رؤساء تحرير الصحف المحلية الصادرة بالغة العربية والأجنبية، للتعريف بتقرير المراجعة الدورية الشاملة للبحرين، وبهدف تعريف جمهور القراء به.

- نظمت بتاريخ وزارة الخارجية، في 29 يناير 2008 ، ورشة عمل بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الانمائي بمملكة البحرين دعت إليها ممثلين لجهات حكومية ومنظمات المجتمع المدني وشخصيات حقوقية وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد في المملكة، وذلك من اجل التعريف بالاستعراض الدوري الشامل والاستماع لمرئيات وملاحظات الحضور.

- قام الفريق اثناء إعداد التقرير بزيارة الجهات حكومية وألاهلية ذات الصلة لأخذ مرئياتها بشأن التقرير.

الجهات الحكومية :
- وزارة الداخلية.
- وزارة العدل.
- وزارة التنمية الإجتماعية.
- وزارة العمل.
- النيابة العامة.
- المجلس الأعلى للمرأة.

الجهات الأهلية :
- الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين.
- نقابة بابكو.
- نقابة المصرفيين.
- جمعية الأصالة.
- جمعية حركة العدالة الوطنية.
- جمعية حماية حقوق العمالة الوافدة.
- جمعية رعاية الطفولة والأمومة.
- جمعية المهندسين.
- جمعية الاكاديميين.
- جمعية المحامين.
- النادي الهندي.
- النادي الباكستاني.

- رؤساء تحرير صحف الوقت و الوسط و الوطن.

عمل الفريق على الالتقاء بعدد من المنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية والجمعيات السياسية الا انه لم يتلقى ردوداً منها تسمح بتنظيم مثل هذا اللقاء.
(حاول الفريق مقابلة جمعية مراقبة البحرين لحقوق الانسان التي لم تستجب لطلب المقابلة - كما حاول الفريق مقابلة المعنيين بجمعية الوفاق، وجمعية وعد، وجمعية المنبر الإسلامي، وجمعية الأطباء، الا انه لم يتسلم من أي منهم رداً بشأن المقابلة وكذلك المنبر الديمقراطي التقدمي لم يستطيع الفريق مقابلته ولكن ارسل ملاحظاته على قانون الجمعيات السياسية) .